المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/04/2015

مقاربة إنسانية ناجعة تجنّب المغرب مخاطر الهجرة السرية

المملكة تنجح في تسوية وضعية آلاف المهاجرين مع استمرار عجز الدول الأوروبية والأفريقية عن إيقاف نكبات المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط.
تعاطي سليم مع ملف شائك

الرباط . يتعامل المغرب برؤية سليمة وناجعة مع ملف الهجرة مكنته من تسوية وضعية الاف المهاجرين غير الشرعيين في وقت لم تتوصل فيه الدول الأوروبية والأفريقية إلى إيجاد حلّ أمثل للتقليص من الهجرة السرية والحد من انعكاساتها الخطيرة على دول القارتين.
وبدأ المغرب العام 2014 تسوية وضع المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي إذ انها شملت أوضاع أكثر من 90 في المئة من المهاجرين غير الشرعيين، وذلك في إطار العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب.
وأعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس أوامره نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بناء على توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتسوية ملف الهجرة واللجوء باعتماد مقاربة إنسانية.
وتشير تقارير حقوقية إلى أنه رغم كثافة توافد المهاجرين غير الشرعيين على المغرب، واستقرارهم به لفترات طويلة، فإن هذه الظاهرة لم تفرز ممارسات عنصرية بارزة إزاء هؤلاء. ويرى مراقبون أن المملكة اتخذت مسارا مغايرا عن باقي الدول لمعالجة هذه الآفة المستشرية ما مكنها من تسوية وضعية الاف المهاجرين غير الشرعيين وتجنب الكوارث الانسانية. ويشهد المغرب تدفق عدد من المهاجرين غير الشرعيين خاصة من افريقيا جنوب الصحراء الذين يتحينون الفرصة لمعانقة الحلم الاوروبي لكن تشديد الاجراءات الامنية والازمة المالية الاوربية جعلت عددا من المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء يفضلون الاستقرار في المغرب، بالإضافة إلى طالبي اللجوء السياسي وخاصة السوريين الفارين من جحيم الحرب الاهلية الدائرة ببلدهم.
وقات الرباط في وقت سابق أنها سوّت وضعية حوالي 18 ألف مهاجر سنة 2014. وتبين هذه الأرقام الحرص المغربي الكبير على معالجة القضايا الانسانية برؤية شاملة تتماشى مع المتطلبات الكونية. واقترحت المفوضية الاوروبية الاثنين عشر خطوات "فورية" لمواجهة "الوضع المتأزم" في البحر المتوسط بعد مقتل مئات المهاجرين نتيجة غرق المراكب التي تقلهم، من بينها تعزيز عمليات الرقابة والإنقاذ في البحر.
وقال خبراء إن المغرب نجح في عملية تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين واقحامهم في منظومة عملية ترتقي الى مستوى تطلعاتهم وهو ما يختلف البتة عن وضعية باقي المهاجرين في العديد من الدول وخاصة ليبيا التي يعاني فيها المهاجرين السريين من صعوبات جمة بعد فشلهم في تجاوز الحدود البحرية خلسة نحو سواحل ايطاليا. وفي سياق الاشادة الدولية بسياسة المغرب في مجال الهجرة كتبت المجلة الأميركية (كريستيان ساينس مونيتر)، الأربعاء، أن سياسة المغرب في مجال الهجرة، التي تعكس في الواقع رؤية العاهل المغبي الملك محمد السادس لتفعيل مقاربة وطنية إنسانية شاملة ومسؤولة، تشكل "نموذجا جديدا يحتذى"، من أجل تسوية أزمة الهجرة التي تواجهها أوروبا. وذكرت المجلة الأميركية، في مقال بعنوان (حل مغربي لأزمة الهجرة بأوروبا)، أن " الملك محمد السادس دعا إلى رؤية جديدة في مجال الهجرة تكون أكثر شمولية".
وكشفت ظاهرة الهجرة السرية عن عجز الحكومات الغربية والأفريقية على الحد من هذه الآفة التي التهما أرواح البشر في مياه البحر الأبيض المتوسط. وتمثل الهجرة السرية الى اوروبا حلما للشباب المعطل عن العمل الحالم بجنة أوروبا في رحالات محفوفة بالمخاطر على قوارب الموت.
وأعلنت المنظمة البحرية الدولية التابعة للامم المتحدة الخميس ان نصف مليون مهاجر قد يحاولون في العام 2015 عبور المتوسط ما يهدد بمقتل الالاف ان لم يتم التحرك لوقف منظمي هذا الاتجار بالبشر. وصرح مدير المنظمة كوجي سيكيميزو في مؤتمر حول البحار في سنغافورة "حان وقت التفكير حقا بطريقة وقف هذا التهريب الخطير لمهاجرين على زوارق صغيرة" تنطلق من افريقيا باتجاه السواحل الاوروبية على المتوسط.
وتابع "ان لم نتحرك فاعتقد اننا سنشهد نصف مليون لاجئ يعبرون المتوسط، وفي هذه الحالة قد يسقط ما يصل الى 10 الاف قتيل".

http://www.middle-east-online.com/?id=198575

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة ضيف نشرة أخبار قناة العيون

https://www.youtube.com/watch?v=m1bdxGkNNwI

UNSC Draft Resolution on Western Sahara Maintains Status Quo

New York- Less than a week before the adoption of a new resolution on the renewal of the mandate of the MINURSO for one more year, the United States circulated to the members of the Security Council the draft resolution that will be put up for vote next Tuesday.

The draft resolution, which was obtained by Morocco World News, is almost 100 per cent identical to the resolution 2152, which was adopted by the UNSC last year. There, it breathes no new dynamic on the negotiation process.

Surprisingly, although the report of the UN Secretary General highlighted the need to conduct a registration of the population in the Tindouf camps, the draft resolution made no mention of Algeria and steers away from calling on it to allow the UNHCR to conduct a census in the camps.

Instead of calling firmly on the Algerian government to respect its international obligations with regards to the protection of refugees, the draft resolution simply reiterates its request "for consideration of a refugee registration on the Tindouf refugee camps and inviting efforts in this regard," using exactly the same language as last year.

The draft, which was drafted by the United States- the pen-holder of the resolution- and circulated to the Group of Friends of Western Sahara (France, Russia, Spain, UK and US) few days ago then to the members of the Security Council on Wednesday, also "recognizes and welcomes the recent steps and initiatives taken by Morocco to strengthen the National Council on Human Rights Commissions operating in Dakhla and Laayoune and Morocco's ongoing interaction with Special Procedures of the United Nations Human Rights Council including those planned for 2015, as well as the planned visit of the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in 2015".

On the other hand, it calls on both sides, Morocco and the Polisario, to respect human rights and stresses "the importance of improving the human rights situation in Western Sahara and the Tindouf camps, and encouraging the parties to work with the international community to develop and implement independent and credible measures to ensure full respect for human rights."

In addition to renewing MINURSO's mandate for another year, it also stresses that the consolidation of the status quo "is not acceptable, and notes that "progress in the negotiations is essential in order to improve the quality of life of the people of Western Sahara in all its aspects."

As in resolution 2099 adopted in April 2013 and resolution 2152 adopted in April 2014, this year's resolution renews its call on the parties to the conflict, Morocco and the Polisario Front "to conduct negotiations, without preconditions and in good faith, taking into account the efforts made since 2006 and subsequent developments, with a view to achieving a just, lasting, and mutually acceptable political solution."

It remains to be seen how the approach adopted by the United Nations for the past 8 years will help the two parties iron their differences and bridge the gap between the, thus paving the way towards the achievement of a long-lasting, political and mutually acceptable solution to the conflict.

http://www.moroccoworldnews.com/2015/04/156892/unsc-draft-resolution-western-sahara-maintains-status-quo/

اختيارات مستحيلة

في المغرب تتم يوميا ما بين 600 إلى 800 حالة إجهاض سري

النقاش المجتمعي حول الموضوع أخذ طابعاً غير مسبوق منذ أن تدخل محمد السادس في الملف...

بصوت مخنوق، تخرج الكلمات من فم عائشة وهي تحكي قصتها. في سنة 2012، اكتشفت المرأة الشابة (التي طلبت عدم الكشف عن هويتها وغيرنا عمداً اسمها)، أنها حامل مرة أخرى، زوجها العاطل عن العمل طلب منها التخلص من الحمل، فالعائلة التي تقطن بضواحي الرباط، تجد صعوبة في إعالة ثلاثة أطفال، طرقت أبواب الأطباء، لكن لا أحد قبل إجهاضها. اليوم هي تحمل ابنها بين ذراعيها تنوء تحت وطأة الحياة اليومية: كانت تتمنى لو كانت تملك الاختيار.

يوم 3 أبريل، قدمت عائشة شهادتها أمام الصحافة بدعوة من تجمع »ربيع الكرامة« الذي يضم العديد من الجمعيات النسائية التي يقود أعضاؤها حملة من أجل عدم تجريم الإجهاض، ومن أجل »حق النساء في حرية التصرف في أجسادهن«. هذه الجمعيات ليست وحدها، فعلى صفحات الجرائد واستوديوهات التلفزة والإذاعة وداخل الفرق البرلمانية والجمعيات، يفرض النقاش المجتمعي نفسه في المغرب بشكل غير مسبوق.

القضية أخذت حجماً أكبر، عندما تدخل الملك محمد السادس شخصياً في الملف يوم 16 مارس، حيث أشار بلاغ للديوان الملكي أن الملك استقبل وزيري العدل والشؤون الإسلامية وكذلك رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطلب منهم الاكتفاء على دراسة التشريع الجاري به العمل والقيام باستشارات واسعة وتقديم مقترحات في غضون شهر. وبهذا التدخل الملكي، فهم الجميع أن التشريع المتعلق بالإجهاض سيتم إصلاحه.

اليوم، القانون الجنائي المغربي يمنع الإجهاض إلا في حالة وجود خطر على حياة أو صحة الأم. والنساء اللواتي يجهضن لأسباب أخرى يواجهن عقوبة حبسية من ستة أشهر إلى سنتين، والأطباء الذين يقومون بالإجهاض قد تصل العقوبة في حقهم إلى 20 سنة.

في سنة 2013، تمت إدانة عزيز لحلو، طبيب أمراض النساء في مكناس بالسجن 10 سنوات (عقوبة خفضت إلى 5 سنوات استئنافياً)، وأدينت في هذه القضية كذلك السكرتيرة والممرضة والطبيب المبنج وحتى عاملة النظافة في العيادة بالسجن. ورغم أن عقوبة إجراء الإجهاض صارمة، فإن عمليات الإجهاض ممارسة بشكل شائع يومياً.

يؤكد البروفسور شفيق الشرايبي مؤسس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن »المجتمع على علم بذلك«.

هذا الطبيب هو الرجل الذي تفجرت على يده هذه القضية في ماي 2014 . فتح شفيق الشرايبي رئيس مصلحة طب الأطفال والتوليد بمستشفى الليمون العمومي بالرباط فتح أبواب المستشفى أمام كاميرا فريق »سبعوث خاص لقناة فرانس 2«، ثم بث التحقيق يوم 11 دجنبر الموالي وتظهر فيه نساء وفتيات يستقبلن في حالة استعجال بعد أن تعرضن لعمليات إجهاض سرية، بعد وقت قصير تمت إقالة الطبيب من مهامه. كان من الممكن أن

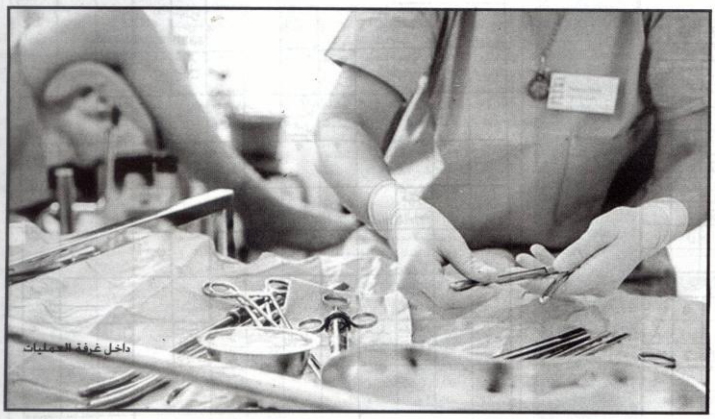
داخل غرفة العمليات

> يرى البروفسور شفيق أن التحرير الكامل لن يقبل، فالمجتمع المغربي ليس جاهزا، لذلك يقترح الاقتصار على تعديل الفصل 453 الذي يسمح بإجازة الإجهاض عندما يكون هناك خطر على حياة الأم

تتوقف القضية عند هذا الحد، لولا أن شبكات التواصل الاجتماعي تعبأت بقوة للدفاع عن الطبيب وتطور الهاشتاغ في كل أرجاء المغرب، يوم 16 مارس 2015 كان البروفسور الشرايبي يلقي محاضرة حول الإجهاض عندما صدر بلاغ الديوان الملكي »كان يوما تاريخيا« يتذكر البروفيسور بتأثر.

البروفسور شفيق الشرايبي عين بمصلحة طب الأطفال والتوليد بمستشفى الليمون سنة 1984، وهو منذ 30 سنة يشاهد مباشرة الماسي التي يخلقها الإجهاض السري، يقول »بهذا التحقيق لم أكن أريد الإساءة لصورة المغرب، أردت فقط إظهار ما نعيشه يوميا.. هؤلاء النساء اللواتي نستقبلهن في حالة استعجال مصابات بنزيف أو تعفنات في ظروف مأساوية، هذه الفتيات اللواتي يعانين من تسممات، لأنهن تناولن أي شيء من أجل إسقاط الجنين« دون الحديث عن اللواتي يتقدمن إلى المستشفى يطلبن الإجهاض مثل تلك الطفلة »البالغة من العمر 13 سنة الحامل من علاقة سفاح أو تلك الطفلة المصابة بمرض عقلي وتم الاعتداء عليها... بالنسبة لكل هؤلاء لا تستطيع فعل أي شيء، القانون لا يسمح لنا بذلك وكأطباء، هذا الوضع رهيب...«.

في سنة 2008 أنجزت جمعيته تحقيقا »سريا« »يوضح الطبيب زارت طالبات في علم الاجتماع عيادات لأطباء النساء بالرباط وسلا، بصفة مريضات. بحكي الطبيب »«وصلنا إلى رقم 50 عملية إجهاض في اليوم، وقمنا بعملية قياس على باقي المدن«، وحسب الجمعية يتم يوميا إجراء ما بين 600 إلى 800 عملية إجهاض سرية في المغرب.

ويؤكد البروفسور الشرايبي قائلا: »عندما تكون ميسورا تستطيع أخذ الطائرة وإجراء عملية الإجهاض في فرنسا بكل أمان، وإذا كنت من الطبقة المتوسطة تستطيع أن تؤدي ثمن ذلك بالمغرب، أما الفقيرات، فليس أمامهن خيار«، ومن لا يستطيع أداء مبلغ يتراوح ما بين 300 و1500 أورو حسب التسعيرات يلجأون إلى العرافات والأساليب التقليدية البئيسة: الإبر، الأعشاب

والأدوية السامة، وفي بعض الحالات تلجأ النساء إلى القيام بعملية الإجهاض بأنفسهن...

كيف وصل المغرب، البلد الرائد في مسألة مراقبة وتحديد النسل، إلى هذه الوضعية؟ في سنوات 1970، كان المغرب من أوائل الدول العربية الإسلامية الذي سمح باستعمال وسائل منع الحمل، وحتى اليوم أقراص منع الحمل متوفرة في الصيدليات بدون وصفة طبية. والمراكز الطبية توزعها مجانا على النساء المتزوجات، لكن عمليا توزع على نطاق أوسع، ومنذ 2010، أقراص اليوم والموالي متوفرة للبيع% المشكل، يؤكد البروفسور شفيق، هو أنه لا توجد تربية جنسية ولا توعية، والكثير من الفتيات يخشين أن يكتشف أولياؤهن استعمالهن لحبوب منع الحمل«.

من جانبها ترى أسماء لمرابط، الطبيبة الباحثة التي تسير منذ 2011 مركز الدراسات النسائية في الإسلام داخل الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، وهو معهد للبحث والتفكير في قضايا الشريعة، ترى أن »هذا النقاش يكشف تطورات وأيضا تناقضات المجتمع المغربي«. وهي تقود ضدا على المحافظين عملا صعبا لإعادة قراءة النصوص المقدسة »في أفق نسائي.« وتؤكد» أراد البعض إقناعنا بأن الإسلام منع الإجهاض، وهذا أمر خاطئ، ليس فقط النقاش لم يحسم، بل كان هناك دائما شكل من الإجازة«.

وتلاحظ الباحثة أن هناك تطورا محافظا للمجتمع المغربي منذ حوالي عشر سنوات» »الفعل الديني يعاش كملاذ ضد غرب متفتح أكثر من اللزوم، والنتيجة أن المجتمع يفضل إخفاء وجهه أمام جزء مهم من الواقع«.

تقديرات الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري تتعرض باستمرار للهجوم والانتقاد وتتهم بأنها مبالغ فيها، في الحقيقة لا توجد تقديرات أخرى يقول إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنذ أن كلف الملك هذه الهيئة للمساهمة في مقترحات الإصلاح، تقوم بالتدقيق ودراسة التشريعات الوطنية في دول العالم التي أجازت الإجهاض، وكذا النصوص الدولية، ويقوم المجلس أيضا باستشارات مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والخبراء والأطباء ورجال القانون والبرلمانيين. ويؤكد اليرمي أن »هدفنا هو الاقتراب ما أمكن مما تعيشه النساء المغربيات...«.

ومع مرور الأسابيع تجاوز النقاش الإطار الضيق للإجهاض ليشمل أيضا وضعية الأمهات العازبات. وحسب دراسة أنجزتها سنة 2010 جمعية »إنصاف« والأمم المتحدة، حوالي 30 ألف من هؤلاء النساء العازبات أنجبن مولودا خلال السنة. وفي بلد تعاقب فيه العلاقات الجنسية خارج الزواج قانونيا، فإن الكثير منهن يتعرضن لأنواع شتى من التمييز.

وكشف تحقيق سابق تم سنة 2009 أنه يتم كل يوم التخلي عن 24 طفلا في البلاد.

وهذه الحقيقة تعرفها تُرهة الصقلي، النائبة البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية ناضلت طويلا من أجل حقوق المرأة قبل أن تصبح وزيرة للتضامن والأسرة من 2007 إلى 2011 تعترف قائلة »قبل 10 سنوات. لم يكن ممكنا فتح ملف هذا النقاش، إنه تقدم كبير اليوم لا يمكن إنكار الواقع الاجتماعي: معدل سن الزواج هو 26 سنة بالنسبة للنساء و 31 سنة بالنسبة للرجال، ومعدل سن العلاقات الجنسية الأولى يقارب 18 سنة بالنسبة للجنسين، هل سنستمر في سياسة النعامة؟

وإذا كان مبدأ تغيير القانون محسوما منذ تدخل محمد السادس في الملف، فإن المعركة ستجري حول درجة التحرير. العديد من المنظمات غير الحكومية تطالب بحق النساء في الاختيار واحترام المعاهدات الدولية.

وتقول عاطفة تمجردين عضو الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ومنسقة ربيع الكرامة، نحن لانريد فقط إصلاح بعض الفصول، بل مجموع القانون الجنائي الذي مازال يتضمن العديد من التمييز ضد النساء.

وفي مواجهة ذلك يؤكد المحافظون على الحق في الحياة كعميد دستوري، حيث يرى مدير صحيفة التجديد المكلف بالإعلام داخل حركة التوحيد والإصلاح الذارع الإيديولوجي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، إذا ما فتحنا القانون بشكل أوسع، سيكون هناك إجهاض أكثر، لأن بعض النساء سيعتبرن أنه بإمكانهن إقامة علاقات خارج الإطار القانوني دون عواقب.

الآراء تختلف حتى داخل الأحزاب السياسية. فالدكتور سعد الدين العثماني الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية عبر عن رأي مساند لتخفيف القانون بالنسبة لحالات الاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخلقية الخطيرة داخل أجل سبعة أسابيع من الحمل، لكنه يعترف هذا موقفي وليس موقف الحزب.

انصار التحرير يعلمون أن تحديهم الأول هو إقناع رأي عام منقسم، ويرى البروفسور شفيق أن التحرير الكامل لن يقبل، فالمجتمع المغربي ليس جاهزا، لذلك يقترح الاقتصار على تعديل الفصل 453 الذي يسمح بإجازة الإجهاض عندما يكون هناك خطر على حياة الأم. لابد من إصلاحه مع الأخذ في الاعتبار صحة الأم كما هي محددة من طرف منظمة الصحة العالمية أي الوضعية الجيدة اجتماعيا وبدنيا ونفسيا.

ويلح البروفسور شفيق الشرايبي على أهمية مهلة التفكير التي حددها الملك: »لدينا فرصة تاريخية لتحقيق تقدم، والاقتصار فقط على توسيع القانون لحالات الاغتصاب وزنا المحارم أو التشوهات الخطيرة للجنين فقط سيحل 5% إلى 10% من الحالات« بالنسبة لباقي النساء، الحق في الإجهاض سيبقى معركة مستمرة.

بتصرف عن لوموند

منظمات حقوقية أمريكية تزور المغرب للقاء باليزمي

Le360

ذكرت مصادر دبلوماسية لموقع Le360 أن وفدا مكونا من منظمات غير حكومية أمريكية سيزور المغرب في 17 ماي للوقوف على المجهودات، التي تبذلها المملكة في مجال حقوق الإنسان، وكذا اللقاء بمسؤولين مغاربة من بينهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وأضافت المصادر ذاتها، أن ممثلي عشر منظمات غير حكومية أمريكية تعنى بحقوق الإنسان، سيحلون بالمغرب لبضع أيام، سيلتقون خلالها برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وكذا أعضاء في حكومة عبد الإله بن كيران، وفاعلين في المجتمع المدني. كما سيزور الوفد عددا من مدن المملكة في الأقاليم الجنوبية.

وجهة نظر

قضاة وحقوقيون يناقشون أهمية استقلال النيابة العامة

تقرير: الأستاذ عبد اللطيف المتدين: أستاذ باحث بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية

4/8990

نظم المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالرشيدية بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية ومع نقابة هيئة المحامين بمكناس ومع المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب يوما دراسيا بتاريخ 18 أبريل 2015 حول موضوع: استقلال النيابة العامة : أية مؤيدات دستورية وواقعية؟

أولا: أرضية اليوم الدراسي

تعتبر النيابة العامة مكونا هاما داخل بنيات السلطة القضائية وفق دستور 2011 بالنظر لدورها في تحقيق العدالة الجنائية من خلال تحريك الدعوى العمومية والطعن في الأحكام والقرارات والأوامر القضائية الصادرة بشأنها، وهو ما يضمن مساواة المواطنين أمام القانون والمحاكم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ومواقعهم داخل السلطة.

إن بحث موضوع استقلال النيابة العامة يهدف إلى تجاوز تكريس الواقع الحالي لتبعية النيابة العامة للسلطة التنفيذية، ممثلة في وزراة العدل، من خلال الموقف الدستوري المجمع عليه المؤيد لاستقلال النيابة العامة الداعي إلى تحريرها من تبعية السلطة التنفيذية احتراماً لمبدأ استقلال القضاء، وذلك في اتجاه ما يطمح إليه المغرب من تعزيز وتكريس دولة الحق والقانون. وتأسيس ذلك على مجموعة من النصوص الدستورية والمعايير الدولية والتجارب الأجنبية، حيث ينص الفصل 113 على أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، لاسيما فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم، كما أن الفصل 111 منع أعضاء الجهاز القضائي بنفس الحقوق المتمثلة في الانتماء إلى جمعيات دون التمييز بين قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة. كما يعتقد هذا الاتجاه أن استبعاد وزير العدل من تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية هو ضمان الاستقلال التام للنيابة العامة عن الجهاز التنفيذي.

إن هذه الاستقلالية تمت مناقشتها في إطار إصلاح شمولي لمنظومة العدالة في المغرب تسمح لنا بطرح مجموعة من التساؤلات من بينها: هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية كفيل بترسيخ العدالة الجنائية؟ أم أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحكم النيابة العامة في قنوات إدارة وتدبير العدالة الجنائية مكافة أشكالها بعيداً عن الرقابة والمحاسبة التي يقوم عليها دستور 2011؟ ثم هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية ينتافى مع خصائصها؟ ما هو موقع النيابة العامة من السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية من حيث وسائل عملها القانوني والمؤسسي، وكيف يمكن الاستئناس بهذه النماذج المقارنة؟ وما هي الآليات المقترحة لعمل النيابة العامة في استقلال عن السلطة التنفيذية؟

يأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي من طرف نادي قضاة المغرب بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات ومع نقابة هيئة المحامين بمكناس للإجابة على مختلف الإشكاليات المثار إليها أعلاه بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين والسادة القضاة والسادة المحامين وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني.

ثانيا: أشغال اليوم الدراسي

افتتحت برحاب الكلية المتعددة التخصصات أشغال اليوم الدراسي على الساعة العاشرة صباحاً بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم انطلقت الجلسة الافتتاحية برئاسة الأستاذ العباس الفاطمي، نائب رئيس المحكمة الابتدائية بالرشيدية. استهل الحضور إلى كلمات افتتاحية لكل من السيد رئيس نادي قضاة المغرب وممثل لنقيب المحامين بمكناس ورئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب ورئيس شعبة القانون بالكلية متعددة التخصصات بالرشيدية، أشادت باهمية وراهنية موضوع اليوم الدراسي وركز الدكتور الشتوف على أن النيابة العامة جزء من السلطة القضائية ولا توجد سلطة مستقلة يوجد جزء منها تابع لسلطة أخرى مع أن الدستور يعتبرها سلطة مستقلة لانه في الأنظمة التي تتبع فيها النيابة العامة للسلطة التنفيذية هي محسومة بدساتيرها ، ودعا إلى الكف عن هذا النقاش المحسوم والاستعاضة عنه بالنقاش حول أساليب عمل النيابة العامة المستقلة وطرق ممارسة النيابة العامة لعملها اليومي والقضائي وربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة وطرق اختيار المسؤولين في النيابات العامة وغير ذلك. أعقبت هذه الجلسة استراحة شاي، انطلقت بعدها جلسة تقديم ومناقشة الأوراق البحثية. وتراس هذه الجلسة الأستاذ محمد أمريان، عضو بهيئة المحامين بمكناس.

بدأت الجلسة العلمية بعرض للأستاذ ياسين مخلي، عضو بنادي قضاة المغرب ومستشار بمحكمة الاستئناف بمكناس حول استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية. حيث تطرق الباحث لمبررات ادعاء استمرار الوضع القائم، خصوصاً فكرة التراتبية التي يرى ضرورة فهمها بطريقة صحيحة لانها تطبق في كثير من النظم الديمقراطية التي تفصل النيابة العامة عن السلطة التنفيذية فصلاً بيّناً. كما عرض لأهمية ربط مسؤولية قضاة النيابة العامة بالمحاسبة، مشيراً إلى أهمية الرقابة الذاتية والمجتمعية بهذا الشأن، ومذكراً بدور نادي قضاة المغرب في العمل على إقرار استقلالية النيابة العامة من خلال عدة محطات نضالية.

ثم تناول الكلمة الأستاذ نذير المومني، مدير الدراسات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع: حجج المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل استقلال النيابة العامة، فاشار إلى أهمية تمثل استقلال القضاء كما تنص عليه نصوص القانون الدولي ذات الصلة، مبرزاً أربع حجج بنى عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفه من استقلال النيابة العامة، تتعلق أولاً بضرورة إجراء قراءة تسقية لمبدأ الفصل بين السلط كما جاء في دستور المملكة، مع اعتبار أهمية التحكيم الملكي من خلال رئاسة الملك للمجلس الأعلى للقضاء وتكامل الأدوار بين المؤسستين، مشيراً في الأخير إلى أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة. ثم استعرض الباحث مجموعة من التجارب الدولية حول الفصل بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية. وأشار إلى موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تعيين وكيل الملك بمحكمة النقض، معتبراً أنه ليس هناك داع لاستلهام التجارب الأجنبية حول الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية لوجود خصوصية دستورية مغربية تجعل الملك ضامناً لاستقلال السلطة القضائية من خلال ما أسند إليه الدستور من اختصاصات بهذا الشأن.

ثم تناول الكلمة الأستاذ محمد الهيني، نائب الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة وعضو بالمكتب التنفيذي لجمعية عدالة لعرض موضوع حول آليات مراقبة ومحاسبة النيابة العامة، فأشار إلى عدة مبادئ دستورية يمكن بها تحقيق استقلالية القضاء كربط المسؤولية بالمحاسبة، والضمانة الملكية لاستقلال السلطة القضائية. كذا إلى عدة من خلال عرض مختلف التجارب المقارنة، منطلقاً من النماذج الأقل استقلالية (ألمانيا وإسبانيا) إلى الأكثر استقلالية (إيطاليا) مروراً بنماذج وسطية من حيث استقلال النيابة العامة (بلجيكا وهولندا)، وخلص إلى أن التوجه العام ينحو في جميع الدول الديمقراطية إلى تعزيز استقلال النيابة العامة، بل حتى في الدول الأقل استقلالية استطاعت النيابة العامة الحد من التبعية للسلطة التنفيذية عن طريق أجهزة وسيطة كمجلس النيابة العامة في إسبانيا وهيئة الوكلاء العامين في بلجيكا وهولندا. كما أشار الباحث إلى أن هذه الأجهزة مكنت النيابة العامة من أن تحوز نوعاً من الاعتراف السياسي والاجتماعي، ونبه إلى مساوئ "الاستنابات القانوني" والأخذ من النموذج الفرنسي دون الاطلاع على النماذج المقارنة وإلى ضرورة تبني ما يلائم الخصوصية المغربية، مبرزاً أهمية اعتماد نظام النيابة العامة المتخصصة في قضايا محاربة وزجر تهريب المخدرات والقانون الجنائي الاقتصادي.

ثم تناولت الكلمة الأستاذة فتيحة مفتح، برلمانية وعضوة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لعرض موضوع حول استقلالية النيابة العامة في ظل دستور 2011، ذكّرت فيه باهمية استقلال وكيل الملك لدى محكمة النقض، مستفسرة عن الجهة التي يمكن أن تسائله عملاً بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. ثم فتح باب النقاش حول محاور اليوم الدراسي فأدلى العديد من الطلبة الأساتذة والباحثين بآرائهم حول الموضوع. ثم أعلن مقرّرَ اليوم الدراسي عن مجمل التوصيات التي تقدم بها السادة الأساتذة.

ثالثا:توصيات اليوم الدراسي

1- تحديد سلطة الموافقة على تعيين الوكيل العام للملك بمحكمة النقض، للملك بما يضمن استقلاله وحياده.

2- اعتماد أسلوب انتخاب الوكيل العام للملك، وتحديد مدة ولايته غير القابلة للتمديد.

3- منع توجيه تعليمات من وزير العدل أو أي هيئة تنفيذية لأعضاء النيابة العامة.

4- منح المجلس الأعلى للسلطة القضائية سلطة مراقبة مدى تنفيذ الوكيل العام للملك للسياسة الجنائية.

5- عدم السماح لسلطة وزارة العدل في تحديد السياسة الجنائية ان تؤدي إلى نفيذ السلطة التقديرية للنيابة العامة، وذلك من أجل ضمان مبدا ملاءمة المتابعة وتفريد العقاب.

6- تعديل المادة 51 من قانون المسطرة الجنائية من أجل التنصيص على استقلال النيابة العامة في القيام بمهام الأبحاث والمتابعة، وعلى تمكين وزير العدل من أن يُبلغ إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ما يصل إلى علمه من مخالفات القانون الجنائي، دون أن تكون لوزير العدل إمكانية إصدار أمر كتابي لمتابعة مرتكبيها أو تكليف من يقوم بذلك.

7- تأييد الخيار المعتمد في المادة 20 من مشروع القانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة التي تنص على أن يوضع قضاة النيابة العامة تحت سلطة ومراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ورؤسائهم التسلسليين.

8- تبليغ وزير العدل للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض توجهات السياسة الجنائية من خلال مناشير أو دوريات عامة وغير شخصية، مع ضرورة احترام مبدأ تراتبية القواعد القانونية المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور.

9- إحداث مجلس للدولة طبقا للفصل 114 من الدستور لتفعيل الرقابة الشرعية على أعمال النيابة لعامة.

10- تخويل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بإعتباره رئيس النيابة العامة الإشراف وتتبع أعمال النيابة العامة.

12- نقل الإشراف الكلي على الضابطة القضائية إلى سلطة النيابة العامة وجعلها من أجهزة السلطة القضائية.

11- إحداث مجلس الوكلاء العامين للملك تحت السلطة المباشرة للوكيل العام للملك بمحكمة النقض يخول له اقتراح توجهات السياسة الجنائية والسهر على تنفيذها، وتخويل هذا المجلس حق مراجعة قرارات النيابة العامة المتصلة بحفظ الشكايات، وسائر التظلمات ضد القرارات المتعلقة بها.

12- تنظيم قاعدة التبعية والتسلسل الرئاسي وحدوده التي يخضع لها قضاة النيابة العامة.

13- تمتيع قضاة النيابة العامة بنفس الحصانة ضد النقل والعزل التي يتمتع بها قضاة الأحكام.

14- تنظيم مسطرة للتظلم ضد قرارات النيابة العامة أمام الجهة التي تعلوها درجة.

17- إحداث مسطرة للتشكك المشروع والتجريح ضد أعضاء النيابة العامة.

18-الإرتقاء بدور الجمعيات المهنية للرقابة على تفعيل مبدا استقلالية أعضاء النيابة العامة ودعم محاسبتهم ومراقبتهم.

TOP SECRET

خمسة أسرار لاتعرفونها عن.. نجاة امجيد حقوقية

تشغل الحياة الخاصة لنجوم المجتمع بال الرأي العام، لأن المواطن العادي يريد أن يغوص أكثر في عمق المعيش اليومي لأشخاص مصنفين في خانة «الشخصيات العمومية»، فيجد متعة في متابعة أخبار عليها عبارة «سري للغاية». «الأخبار» تقدم صحيفة سوابق الطفولة والشباب لمشاهير هذا البلد، وتتعقب ما يسقط سهوا من «بطاقات الزيارة» المنقحة.

حسن البصري

1 هل تعلم أن الاسم العائلي الحقيقي لنجاة امجيد هو معلا؟

يعتقد الكثير من الفاعلين الاجتماعيين المشتغلين في مجال الطفولة المحرومة، أن نجاة التي ولدت في الدار البيضاء سنة 1959 تستمد هذا الاسم من لقب العائلة، والحال أن اسمها الحقيقي هو نجاة معلا، الذي ضمنته في كتاب نشرته حول ظاهرة الأطفال في وضعية الشارع. لكن نجاة تفضل الاسم الحركي «مدام مجيد» الذي ارتبط بها منذ أن دخلت عالم الطفولة، بعد أن بدأت مشوارها في مؤسسة «ساعة الفرح» برفقة عدد من سيدات المجتمع المخملي، لتقرر الانفصال عنهن وتاسيس جمعية «بيتي» بحي البرنوصي، وتصبح رئيسة لها منذ التاسيس سنة 1996 حسب البيانات المحددة في سيرتها، والصفة التي تحملها في لجنة حقوق الطفل التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

2 هل تعلم أن نجاة أغلقت عيادتها وأسست جمعية «بيتي» ؟

بعد تخرجها من كلية الطب في بوردو الفرنسية تخصص «طب أطفال»، فتحت نجاة عيادة خصوصية كما اشتغلت لفترة قصيرة في القطاع العام، وراكمت تجربة طويلة في ميدان الطفولة المهمشة بالخصوص، لكنها سرعان ما صرفت النظر عن المهنة الحرة التي كانت تمارسها لتقرر الانخراط كليا في العمل التطوعي، إذ أن زياراتها الأولى لمؤسسة «ساعة الفرح» دفعتها إلى البحث عن موقع قدم في المجتمع المدني، مما قلص من تفرغها المهني وجعل وقتها موزعا في مرحلة أولى بين مهنة التطبيب وأطفال الشوارع، قبل أن تعلن انخراطها التام في العمل الاجتماعي وتصبح رئيسة لجمعية «بيتي» التي كانت تدفع إيجارها لفائدة الجمعية الخيرية لسيدي البرنوصي، قبل أن توسع اهتماماتها لتختص في مجال «البيدوفيليا».

3 هل تعلم أن لغز وفاة زوج نجاة امجيد لازال مجهولا؟

لازال لغز وفاة زوج نجاة محيرا، خاصة بعد أن عثر عنه ميتا في بيته، مما أشعل فتيل الغضب في الوسط الطبي، سيما وأن الراحل هو ابن محمد امجيد، الرئيس السابق للجامعة الملكية المغربية للتنس، وأحد الفاعلين الجمعويين الذي غادر بدوره إلى دار البقاء. ظل النزاع قائما بين امجيد الأب ونجاة، بل إن الوفاة المثيرة ساهمت في انقطاع حبل العلاقات بين الطرفين رغم وجود نقط التقاء تكمن في ابنتي الراحل اللتين لازالتا تحت عهدة نجاة.
وعلى الرغم من الخلاف الذي عمر طويلا، فإن وفاة الفاعل الجمعوي محمد امجيد أعاد الدفء إلى العلاقة بين نجاة وأصهارها بعد طول جفاء.

4 هل تعلم أن نجاة امجيد شاركت في دورة تكوينية في إسرائيل؟

شاركت نجاة معلا (امجيد) في دورات تكوينية خارجية، خاصة في دول إفريقية تعاني من ارتفاع ظاهرة «الأطفال في وضعية الشارع»، سيما في دولة البنين، كما كانت لها مشاركة مثيرة للجدل في تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في إسرائيل حول تدبير شؤون الأطفال ضحايا الاتجار والعنف والاستغلال الجنسي، والأطفال الذين يعيشون في الشوارع؛ والأطفال المودعين في مؤسسات اجتماعية. هذا فضلا عن أن نجاة قدمت، خلال تواجدها في هذا البلد، تجربة مؤسسة «بيتي» في مجال «الأطفال في وضعية صعبة» وهي الخرجة التي جلبت لها متاعب كثيرة، حيث اعتبرت تطبيعا «اجتماعيا» مع الكيان الإسرائيلي.

5 هل تعلم أن نجاة امجيد عاشقة للطرب الشعبي؟

على الرغم من انشغالاتها الجمعوية، فإن نجاة حريصة على تخصيص جزء من أوقات فراغها للاستماع إلى الموسيقى الشعبية والتراثية بوجه خاص، كما تحرص، خلال الحفلات التي تقام في مؤسسة «بيتي»، أو في مختلف التجمعات التي تشرف عليها، على أن يكون للموسيقى الشعبية حيز في البرنامج، بل إنها لا تتردد في مشاركة الحاضرين الرقص والغناء. كما تعشق نجاة التشكيل وتعتبره فنا علاجيا يساهم في إعادة الأطفال الذين هم في وضعية الشارع إلى جادة الصواب، لذلك قامت، خلال رئاستها الفعلية لجمعية «بيتي» بإطلاق حملة للجداريات على مستوى الدار البيضاء، أنجزها أطفال في وضعية صعبة.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

استقلال النيابة العامة.. أية مؤيدات دستورية وواقعية؟

د عبد اللطيف المتدين

نظم المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالرشيدية بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية ومع نقابة هيئة المحامين بمكناس ومع المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب يوما دراسيا، بتاريخ 18 أبريل 2015، حول موضوع: استقلال النيابة العامة..أية مؤيدات دستورية وواقعية؟

أرضية اليوم الدراسي

تعتبر النيابة العامة مكونا هاما داخل بنيات السلطة القضائية، وفق دستور 2011، بالنظر إلى دورها في تحقيق العدالة الجنائية من خلال تحريك الدعوى العمومية والطعن في الأحكام والقرارات والأوامر القضائية الصادرة بشأنها، وهو ما يضمن مساواة المواطنين أمام القانون والمحاكم، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ومواقعهم داخل السلطة.

إن بحث موضوع استقلال النيابة العامة يهدف إلى تجاوز تكريس الواقع الحالي لتبعية النيابة العامة للسلطة التنفيذية، ممثلة في وزارة العدل، من خلال الموقف الدستوري المجمع عليه المؤيد لاستقلال النيابة العامة الداعي إلى تحريرها من تبعية السلطة التنفيذية احتراما لمبدأ استقلال القضاء، وذلك في اتجاه ما يطمح إليه المغرب من تعزيز وتكريس دولة الحق والقانون. وتأسيس ذلك على مجموعة من النصوص الدستورية والمعايير الدولية والتجارب الأجنبية، حيث ينص الفصل 113 على أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، لاسيما في ما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم. كما أن الفصل 111 متع أعضاء الجهاز القضائي بنفس الحقوق الممثلة في الانتماء إلى جمعيات دون التمييز بين قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة. كما يعتقد هذا الاتجاه أن استبعاد وزير العدل من تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية هو ضمان الاستقلال التام للنيابة العامة عن الجهاز التنفيذي.

إن هذه الاستقلالية تمت مناقشتها في إطار إصلاح شمولي لمنظومة العدالة في المغرب، تسمح لنا بطرح مجموعة من التساؤلات من بينها: هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية كفيل بترسيخ العدالة الجنائية، أم أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحكم النيابة العامة في قنوات إدارة وتدبير العدالة الجنائية بكافة أشكالها بعيدا عن الرقابة والمحاسبة التي يقوم عليها دستور 2011؟ ثم هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية يتنافى مع خصائصها؟ ما هو موقع النيابة العامة من السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية من حيث وسائل عملها القانوني والمؤسسي؟ وكيف يمكن الاستئناس بهذه النماذج المقارنة؟ وما هي الآليات المقترحة لعمل النيابة العامة في استقلال عن السلطة التنفيذية؟

يأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي من طرف نادي قضاة المغرب بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات ومع نقابة هيئة المحامين بمكناس للإجابة عن مختلف الإشكاليات المثار إليها أعلاه، بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين والسادة القضاة والسادة المحامين وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني.

أشغال اليوم الدراسي

افتتحت برحاب الكلية المتعددة التخصصات أشغال اليوم الدراسي على الساعة العاشرة صباحا بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم انطلقت الجلسة الافتتاحية برئاسة الأستاذ العباس الفاطمي، نائب رئيس المحكمة الابتدائية بالرشيدية. استمع الحضور إلى كلمات افتتاحية لكل من السيد رئيس نادي قضاة المغرب وممثل لنقيب المحامين بمكناس ورئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب ورئيس شعبة القانون بالكلية متعددة التخصصات بالرشيدية، أشادت باهمية وراهنية موضوع اليوم الدراسي، وركز الدكتور الشتوف على أن النيابة العامة جزء من السلطة القضائية ولا توجد سلطة مستقلة يوجد جزء منها تابع لسلطة أخرى، مع أن الدستور يعتبرها سلطة مستقلة لأنه في الأنظمة التي تتبع فيها النيابة العامة للسلطة التنفيذية هي محسومة بدساتيرها، ودعا أعضاء النيابة العامة والتشكك المشروع والية التجريح والتاديب والعزل وإنهاء المهام، والدعاوى الجنائية عن الشطط وتجاوز السلطة وغيرها.

ثم تناول الكلمة الأستاذ أنس المشيشي، أستاذ باحث بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، متحدثا عن استقلال النيابة العامة من خلال عرض مختلف التجارب المقارنة، منطلقا من النماذج الأقل استقلالية (المانيا وإسبانيا) إلى الأكثر استقلالية (إيطاليا)، مرورا بنماذج وسطية من حيث استقلال النيابة العامة (بلجيكا وهولندا)، وخلص إلى أن التوجه العام ينحو في جميع الدول الديمقراطية إلى تعزيز استقلال النيابة العامة، بل حتى في الدول الأقل استقلالية استطاعت النيابة العامة الحد من التبعية للسلطة التنفيذية عن طريق أجهزة وسيطة كمجلس النيابة العامة في إسبانيا وهيئة الوكلاء العامين في بلجيكا وهولندا. كما أشار الباحث إلى أن هذه الأجهزة مكنت النيابة العامة من أن تحوز نوعا من الاعتراف السياسي والاجتماعي، ونبه إلى مساوئ الاستئناس القانوني والأخذ من النموذج الفرنسي دون الاطلاع على النماذج المقارنة وإلى ضرورة تبني ما يلائم الخصوصية المغربية، مبرزا أهمية اعتماد نظام النيابة العامة المتخصصة في قضايا محاربة وزجر تهريب المخدرات والقانون الجنائي الاقتصادي.

ثم تناولت الكلمة الأستاذة فتيحة مقنع، برلمانية وعضوة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لعرض موضوع حول استقلالية النيابة العامة في ظل دستور 2011، ذكرت فيه باهمية استقلال وكيل الملك لدى محكمة النقض، مستفسرة عن الجهة التي يمكن أن تسائله عملا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثم فتح بابُ النقاش حول محاور اليوم الدراسي، فادلى العديد من الطلبة والأساتذة والباحثين بارائهم حول الموضوع. ثم أعلن مُقرّرُ اليوم الدراسي عن مجمل التوصيات التي تقدم بها السادة الأساتذة.

توصيات اليوم الدراسي

1- تحديد سلطة الموافقة على تعيين الوكيل العام للملك بمحكمة النقض، للملك بما يضمن استقلاله وحياده.

2- اعتماد أسلوب انتخاب الوكيل العام للملك، وتحديد مدة ولايته غير القابلة للتمديد.

3- منع توجيه تعليمات من وزير العدل، أو أي هيئة تنفيذية لأعضاء النيابة العامة.

4- منح المجلس الأعلى للسلطة القضائية سلطة مراقبة مدى تنفيذ الوكيل العام للملك للسياسة الجنائية.

5- عدم السماح لسلطة وزارة العدل في تحديد السياسة الجنائية أن تؤدي إلى تقييد السلطة التقديرية للنيابة العامة، وذلك من أجل ضمان مبدأ ملاءمة المتابعة وتفريد العقاب.

6- تعديل المادة 51 من قانون المسطرة الجنائية من أجل التنصيص على استقلال النيابة العامة في القيام بمهام الأبحاث والمتابعة، وعلى تمكين وزير العدل من أن يُبلغ إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ما يصل إلى علمه من مخالفات القانون الجنائي، دون أن تكون لوزير العدل إمكانية إصدار أمر كتابي لمتابعة مرتكبيها، أو تكليف من يقوم بذلك.

7- تأييد الخيار المعتمد في المادة 20 من مشروع القانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة، التي تنص على أن يوضع قضاة النيابة العامة تحت سلطة ومراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ورؤسائهم التسلسليين.

8- تبليغ وزير العدل للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض توجهات السياسة الجنائية من خلال مناشير أو دوريات عامة وغير شخصية، مع ضرورة احترام مبدأ تراتبية القواعد القانونية المنصوص عليه في الفصل السادس من الدستور.

9- إحداث مجلس للدولة، طبقا للفصل 114 من الدستور، لتفعيل الرقابة الشرعية على أعمال النيابة العامة.

10- تخويل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض باعتباره رئيس النيابة العامة الإشراف وتتبع أعمال النيابة العامة.

11- نقل الإشراف الكلي على الضابطة القضائية إلى سلطة النيابة العامة وجعلها من أجهزة السلطة القضائية.

12- إحداث مجلس الوكلاء العامين للملك تحت السلطة المباشرة للوكيل العام للملك بمحكمة النقض، يخول له اقتراح توجهات السياسة الجنائية والسهر على تنفيذها، وتخويل هذا المجلس حق مراجعة قرارات النيابة العامة المتصلة بحفظ الشكايات، وسائر التظلمات ضد القرارات المتعلقة بها.

13- تنظيم قاعدة التبعية والتسلسل الرئاسي وحدوده التي يخضع لها قضاة النيابة العامة.

14- تمتيع قضاة النيابة العامة بنفس الحصانة ضد النقل والعزل التي يتمتع بها قضاة الأحكام.

15- تنظيم مسطرة للتظلم ضد قرارات النيابة العامة أمام الجهة التي تعلوها درجة.

16- إحداث مسطرة للتشكك المشروع والتجريح ضد أعضاء النيابة العامة.

17- الارتقاء بدور الجمعيات المهنية للرقابة على تفعيل مبدأ استقلالية أعضاء النيابة العامة ودعم محاسبتهم ومراقبتهم.

(*) أستاذ باحث بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، ورئيس فريق البحث حول الحكامة الأمنية وحقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط.

عقد الدورة العادية للجنة حقوق الإنسان في وجدة السبت

تعقد **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة** – فجيج دورتها العادية التاسعة، السبت المقبل، في مقر اللجنة الجهوية في مدينة وجدة.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة جملة من النقط تهم على الخصوص تقديم ومناقشة حصيلة أنشطة اللجنة الجهوية ما بين الدورتين الثامنة والتاسعة وعرض بشأن مشروع العيادات القانونية بالإضافة إلى مناقشة مشروع عمل اللجنة في مجال حفظ الذاكرة المنجمية في الجهة الشرقية (جرادة نموذجا) والمصادقة عليه.

يُذكر أنَّ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة – فجيج، التي تم تنصيبها بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكاوى المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

وتعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها، بالتعاون مع الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة كافة.

ويشمل الاختصاص الترابي للجنة، التي يرأسها محمد العمرتي، عمالة وجدة–أنجاد، إقليم بركان، إقليم فجيج، إقليم جرسيف، إقليم تاوريرت وإقليم جرادة.

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%AA.html

جرائم "البيدوفيليا" تستنفر حُقوقيين وسياسيين وفنانين

ما تقيسش ولدي ما تقيسش ولدي

أنس رضوان حوادث

بدا ثقيل الخُطوات، مُتعبا في وقفته على الرغم من اتكائه على عُكازه، لكنه أصر على الحُضور لأن الخطب بالنسبة إليه "جلل". أصر الطاهر بلفرياط كما عرفه المغاربة، على الوقوف على المنصة، انتصب ثم خاطب الناس قائلا: جميع الجروح يُمكنها أن تندمل إلا "جرحا نفسيا تسبب فيه مُجرم لطفل في زهرة العمر، فإنه يبقى مُلتصقا في ذاكرته الطرية مهما طال الزمن".

عبد القادر مُطاع، شدد خلال ندوة صحافية لجمعية "متقيسش ولدي"، نظمتها، مساء اليوم الخميس بالرباط، لإعلان حملتها الوطنية الجديدة لمناهضة الاعتداءات الجنسية على الأطفال، على أن "الثروة الحقيقية للبلاد هي أبناؤه وبناته، الذين يُمثلون الإبداع والابتكار، والإقلاع بالبلد إلى أعلى عليين"، مُعقبا بالقول: "حرام ما ندويوش وما نتكلموش على هاد الجرائم"، قبل أن يُوجه دعوته إلى الجميع من أجل الالتفاف على هكذا مُبادرات من شأنها الحد من هذه الآفة، على حد قوله.

ومن جهته، وصف محمد الصبار، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوضع الذي تعيشه فئة الأطفال في بلادنا بـ"القاتم"، مشددا على أنها هشة ولا تستطيع المقاومة والدفاع عن نفسها، إذ تعيش على وقع الاعتداءات المتكررة والمتنوعة.

وأوضح الصبار، أن الجرائم الجنسية في حق الأطفال، عرفت في الآونة الآخيرة تصاعدا مُطردا، مؤكدا أن هذه الظاهرة كانت في الماضي، إلا أن "فضحها" اليوم جعلها أكثر من أي وقت مضى، كما دعا إلى "تشديد" العقوبات على مُرتكبيها.

وأوضحت نجاة أنور في معرض حديثها، أن الموضوع كان يُمثل في السابق أحد الطابوهات، إذ إن بعض العائلات كانت تُغلق الهاتف في وجه اتصالاتها، تورد المتحدثة.

ودعت أنوار الحُكومة إلى تحمل مسؤوليتها بغرض مواجهة ظاهرة "البيدوفيليا" في المجتمع المغربي، من خلال تجنيد الوسائل التربوية واللوجيستية لذلك.

وفي أعقاب ذلك، كشفت رئيسة "ما تقيسش ولادي" أن الجمعية ستطلق حملة وطنية واسعة للتحسيس بُخطورة اغتصاب الأطفال وتتضمن حقيبة توعوية، وعددا من الوصلات التلفزية.

وفي أعقاب ذلك، شدد مولاي إسماعيل العلوي، القيادي في حزب التقدم والاشتراكية، والوزير السابق، على أن ما كان يُميز المجتمع المغربي هو السكوت على هذه الظاهرة، مُردفا أن "المغرب حقق اليوم مجموعة من التراكمات، التي مكنت من إخراج هذه الظاهرة إلى العلن، إذ صار كلٌ يعترف بوجود هذه الظاهرة، كما أن الإعلام يعمل على فضح ما يحدث".

وأكد المتحدث نفسه، أن "ما يحدث اليوم محفز لنا جميعا للدفاع عن كرامة أبنائنا وكرامة أبناء هذا المجتمع"، مُشيرا إلى أن عمل الجمعية شيء يُشرف الوطن والمجتمع ويجب العمل على تعزيزه ودعمه.

أما محمد النشناش، الرئيس السابق للمُنظمة المغربية لحُقوق الإنسان، أكد أنه من الواجب على المواطنين حماية الأطفال لأنهم رجال الغد، موضحا أنه "عند الحديث عن هذه الحماية، فإننا نتحدث بشكل مُباشر عن مجموعة من الأمهات اللائي يُعانين تداعيات هذه الجرائم"، كما نبه إلى ضرورة استمرارية الحملات، وعدم الاكتفاء بآنيتها وموسميتها.

http://m.alyaoum24.com/296052.html

الرباط:لقاء وطني لتشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية

محمد بركا

ترأس وزير الصحةالحسين الوردي الى جانب وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية ، لقاء وطنيا، يوم أمسالأربعاء، في الرباط حول اللقاء الذي انعقد تحت شعار: ''ومن أعضائي.. حياة''، عرف أيضا حصورالأمين العام للحكومة، ووزير الاتصال، والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وعدد من الأساتذة الأطباء والخبراء والجمعيات العالمة، وممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنية، وقد دعا المتدخلون الى ''الانخراط في التوجهات الاستراتيجية الدولية والوطنية للنهوض بثقافة التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وتعبئة كل الفاعلين، وفي مقدمتهم العلماء والفقهاء لتوعية وتحسيس المواطنين بأهمية التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية''.

كما كان مناسبةأيضا، إلى ''توضيح الإجراءات القانونية والضوابط الأخلاقية، خصوصا أن العديد من المرضى هم في حاجة ماسة إلى من يتبرع لإنقاذ حياتهم، وذلك في أفق الرفع من عدد المتبرعين في بلادنا التي تعرف تأخرا كبيرا في هذا المجال مقارنة مع العديد من الدول''.

http://alwassitpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6/

لقاء وطني للتشجيع على التبرع بالأعضاء

يترأس وزير الصحة الحسين الوردي، الأربعاء 22 أبريل 2015، لقاءً وطنيا حول التشجيع على التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية تحت شعار: " ومن أعضائي .... حياة ".

ويحضر هذا اللقاء الوطني وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والأمين العام للحكومة ووزير الاتصال، **والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وعدد كبير من الأساتذة الأطباء والخبراء والجمعيات وممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنية بالموضوع وممثلي وسائل الإعلام .

ويهدف هذا اللقاء إلى الانخراط في التوجهات الاستراتيجية الدولية والوطنية للنهوض بثقافة التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية، وتعبئة كل الفاعلين وفي مقدمتهم العلماء والفقهاء لتوعية وتحسيس المواطنين بأهمية التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية، وكذا توضيح الإجراءات القانونية والضوابط الأخلاقية، خاصة وأن العديد من المرضى هم في حاجة ماسة إلى من يتبرع لإنقاذ حياتهم، وذلك في أفق الرفع من عدد المتبرعين في بلادنا التي تعرف تأخرا كبيرا في هذا المجال مقارنة مع العديد من الدول.

http://www.hesplus.com/24-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1/

http://www.jadidpresse.com/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%AC%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1/

الخلفي: المغرب واثق من صواب خياراته بخصوص قضية الصحراء

الكاتب: الجريدة 24 on: 23 أبريل 2015 In: الأبرز, سياسةلا يوجد تعليقات

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، اليوم الخميس بالرباط، على الثوابت التي تؤطر سياسة المملكة المغربية بخصوص قضية الصحراء.

وأوضح الخلفي، في لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة، برئاسة عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة، أن الأمر يتعلق بمقترح الحكم الذاتي الذي يعد الإطار "الذي نعتبره كفيلا بتوفير حل سياسي ومقبول من قبل الأطراف"، مبرزا، في الوقت ذاته، أن "المشروع المطروح حاليا بخصوص مستقبل بعثة (المينورسو) مشروع متوازن ويتجاوب مع المحددات التي سبق الإعلان عنها بعد المكالمة الهاتفية بين الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون".

كما شدد على أن المغرب "واثق من صوابية الخيارات" التي اعتمدها في إطار تدبير العلاقة مع الأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف، وله ثقة في أصدقائه من أجل الدفاع عن هذه الاختيارات، ويواصل، في نفس الوقت، سياسة مندمجة ومتكاملة، تقوم على النهوض بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية، والعمل على إرساء الجهوية المتقدمة في هذه الأقاليم ومواصلة سياسة الانفتاح الحقوقي على الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية التي **تشتغل بحياد وموضوعية وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان في مختلف مناطق المملكة في إطار تقوية دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وأضاف أن هذه المقاربة، ذات الأبعاد الرباعية في العلاقة مع الأمم المتحدة وفي المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي وفي المجال السياسي الإداري الترابي المرتبط بالجهوية وفي المجال الحقوقي الإنساني والثقافي، جعلت المغرب الآن في موقع متميز ومتقدم ومحط تقدير من قبل المنتظم الدولي ويلقى بشكل تصاعدي تجاوبا مع مقترحاته ورؤاه حول هذه النزاع المزمن والمفتعل، وبما يخدم الاختيار الوطني الثابت القائم على الدفاع على الوحدة الوطنية والترابية للمملكة.

http://www.aljarida24.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D8%AB%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%AE%D8%B5/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

AL BAYANE

Rencontre nationale sur le don et greffe d'organes

Résoudre le problème de communication

12249/1-4

Le don d'organes est un acte d'amour et d'humanisme que rien ne peut remplacer. Les Marocains sont bien placés pour savoir ce que cela signifie, et savent faire preuve d'une grande générosité et d'une grande solidarité, mais il n'empêche que des obstacles, des freins subsistent dès lors qu'il s'agit de donner une partie de soi pour sauver une vie grâce à la greffe et ce au moment où les besoins en matière de transplantations d'organes ne cessent de s'accroître. Pour sensibiliser tous les acteurs concernés par cette problématique, une rencontre nationale sur la promotion du don d'organes et de tissus humains, sous le thème «De mes organes… une n ouvelle vie», a eu lieu le mercredi 22 avril 2015 à Rabat.

Selon les données officielles, 350 greffes de reins ont été pratiquées au Maroc depuis 1990, 5 transplantations de foie en 2014, plus d'un millier de greffes de la cornée et quelques greffes de cellules souches hématopoïétiques. Ce nombre est en deçà des besoins des malades qui sont sur la liste d'attente, d'où l'intérêt de l'organisation par le ministère de la Santé de la rencontre nationale sur la promotion du don d'organes et de tissus humains, qui a été présidé par le ministre de la Santé, le Professeur El Housseine Louardi. Cette rencontre a été rehaussée par la participation du ministre de la justice et des libertés, Mustapaha Ramid, le ministre des Habous et des affaires islamiques Ahmed Taoufiq, du ministre de la communication, porte-parole du gouvernement Mustapaha Khalfi, le secrétaire général du gouvernement Driss Dahak , le Secrétaire général du Haut conseil des Ouléma Mohamed Issef, et Mohamed Essabbar du Conseil national des droits de l'Homme.

Ont pris aussi part à cet événement, des médecins et des experts des sociétés savantes, des représentants de la société civile ainsi que des représentants des médias. Cet événement a pour objectif de mobiliser l'ensemble des parties prenantes, notamment les Ouléma et les Imams, pour sensibiliser autour de la thématique et élucider les procédures juridiques et les considérations éthiques.Le ministre de la Santé n'a pas manqué à cette occasion de saluer la présence à ses côtés de nombreux ministres et personnalités pour participer aux travaux de cette rencontre nationale autour du thème du don et greffe d'organes. Une présence hautement significative qui témoigne de l'intérêt qui est accordé aujourd'hui au plus haut niveau de l'Etat à la question du don d'organes.

Ouardirhi Abdelaziz

(Suite en P.4)

AL BAYANE

12249/1-4

Rencontre de haut niveau sur le don et greffe d'organes

Un problème de communication

(suite de la page 1)

Sensibiliser l'ensemble de la population marocaine au don d'organes, qui est synonyme de don de vie, reste un défi qu'il va falloir relever. Le don d'organes est un acte d'amour et d'humanisme que rien ne peut remplacer. Les Marocains sont bien placés pour savoir ce que cela signifie, ils savent faire preuve d'une grande générosité et d'une grande solidarité, mais il n'empêche que des obstacles, des freins subsistent dès lors qu'il s'agit de donner une partie de soi. Dans leurs interventions respectives lors de cette rencontre nationale sur la promotion du don d'organes et de tissus humains, sous le thème «De mes organes… une nouvelle vie», les ministres de la Santé, de la Justice, des Habous et affaires Islamiques, de la Communication , ainsi que le secrétaire général du gouvernement, le secrétaire général du haut conseil des Ouléma ont appelé les populations à s'inscrire massivement sur les registres ouverts au niveau des tribunaux de première instance de leur ville pour exprimer librement leur choix concernant le don d'organes. Tous n'ont pas manqué de souligner l'importance de cette action susceptible de sauver la vie de plusieurs malades menacés de mort Aujourd'hui, nos concitoyens doivent se positionner clairement sur ce qui doit être pour nous tous une véritable cause nationale. Il est utile de rappeler ici avec force que les interventions concernant la greffe d'organes ne se posent pas car nous avons des équipes rodées à cette pratique, nous disposons des structures et de la technologie, des plateaux techniques haut de gamme qui répondent aux normes et standards internationaux en matière de greffes d'organes. Mais qu'à l'évidence, il y a un problème qui bloque cette pratique qui sauve des vies. C'est au niveau du don qu'il va falloir travailler, faire des efforts, sensibiliser notre population pour lui expliquer le bien fondé de cette noble cause.

Pénurie de greffons

C'est à juste titre et en parfaite connaissance de cause, que le ministre de la Santé, le professeur El Housseine Louardi, rappellera que la question de la greffe d'organes se heurte à la faiblesse des dons d'organes. En effet, malgré tous les efforts qui sont réalisés par le ministère de la Santé, nous n'arrivons pas à concrétiser sur le terrain nos ambitions en ce qui concerne les greffes d'organes par manque de greffons. La médecine ne cesse de réaliser des progrès dans tous les domaines de la science médicale. Certains sont spectaculaires puisque des malades hier condamnés sont aujourd'hui sauvés, des vies prolongées et ce dans de meilleures conditions. Le plus bel exemple, s'il en fallait un, pour schématiser nos propos, c'est celui de la greffe rénale, de la cornée, ou de la moelle... Mais pour pouvoir bénéficier d'une greffe, il est essentiel, voire vital, de disposer de greffons au moment opportun. Le don d'organes reste de ce fait la solution. Mais pour ce faire , les Marocains doivent faire librement des choix de leur vivant. S'agit-il d'un manque d'information ? S'agit-il d'un manque de sensibilisation ?
A l'évidence, il y a un manque de sensibilisation de notre population, un manque d'informations concernant le don et la greffe d'organes. En effet, c'est là une réalité qui doit nous interpeller, qui doit nous pousser à réfléchir, à aborder la question du don d'organes autrement que ce qui est entrepris aujourd'hui. Il s'agit aussi d'unifier les intervenants, de canaliser les forces des uns et des autres vers un même et unique but, que les différentes associations qui existent et qui font un travail remarquable se regroupent et mettent en commun leurs connaissances, leur expertise, leurs moyens puisque le but recherché est le même pour tous : promouvoir le don et la greffe d'organes et partant sauver des vies. Il faut que cesse les guerres intestines qui finalement ne mènent à rien. Il est aberrant qu'un tel problème qui intéresse toute la population marocaine ne fasse pas l'objet d'un grand intérêt, qu'il ne soit pas placé au rang de cause nationale par le gouvernement C'est toujours à l'occasion de tel ou tel événement, de la célébration de journée dédiée à telle ou telle maladie que l'information circule, que la question est posée, que quelques articles de presse font état de la situation et du problème inhérent au don et de la greffe d'organes. La donne doit absolument changer. Il faut aborder cette problématique autrement. Il faut être très clair sur le contenu du discours à véhiculer, de choisir les mots justes, précis, tout en tenant compte des spécificités des habitants de chaque région du pays A l'évidence, il y a un problème de communication, de sensibilisation de notre population autour du thème du don et de la greffe d'organes. Les Marocains savent peu de choses sur les divers contours de la question. Qu'est ce qu'un don d'organe ? Qui peut donner ? Comment exprimer son consentement ? Pourquoi donner après son décès ? Comment faire savoir que je sui favorable au don d'organes ? Qu'est ce que la mort encéphalique ? Est-ce que la religion permet le don d'organes ? Est-ce que cela mène au paradis ou en enfer ?
Comme on peut le constater, il y a une part de vérité dans toutes ces questions qui souvent restent sans réponses, c'est pourquoi il va falloir entreprendre un travail de fond, celui qui consiste à aller vers la population, à l'informer de manière efficiente et claire sur l'intérêt du don d'organes. De nombreuses vies peuvent être sauvées grâce au don d'un ou plusieurs organes.
Depuis la première greffe de rein réalisée au Maroc en 1985, cette pratique ne cesse de progresser et c'est aujourd'hui une activité médicale qui permet de sauver des centaines de vies, et demain ce seront d'autres milliers de vies grâce aux dons d'organes. La promotion de la greffe d'organes passe obligatoirement par la promotion du don d'organes. Cette promotion du don doit se faire à la fois à partir du donneur vivant et du donneur en état de mort encéphalique. A ce jour, près de 300 greffes rénales ont pu être réalisées au Maroc, grâce aux donneurs vivants, c'est-à-dire que les donneurs sont des parents du 1er degré (parent, enfant, frère ou sœur et époux). L'élargissement du cercle familial aux personnes qui ont des liens de sang ou des liens d'alliance permet d'augmenter le pool de donneurs potentiels et le nombre de greffes rénales à partir de donneurs vivants.
Le risque de dérive est faible du moment que le consentement du donneur est exprimé devant le président du Tribunal de première instance. Si on se limite à cette catégorie de donneurs, le Maroc restera en dehors des progrès et bénéfices que peut procurer la greffe d'organes, qui ne peut être pérenne que si on élargit le cercle des donneurs d'organes et tissus afin de sauver des vies humaines.

Don d'organe post mortem

Faire don de ses organes après la mort, ou à la suite d'un état de mort céphalique reste une solution à la pénurie de greffons. C'est un acte de charité, d'amour et de vie.
La condition reste bien entendu celle d'être inscrit sur le registre du «OUI», c'est-à-dire que je suis donneur d'organes. Dans la majorité des cas, les donneurs d'organes sont des personnes décédées à la suite d'un traumatisme crânien ou d'un accident vasculaire cérébral. Le décès est constaté lorsque la personne présente un état de mort encéphalique. Ce constat est confirmé par un examen clinique (absence totale de conscience et de motricité spontanée, absence de tous les réflexes du tronc cérébral et absence de respiration sans l'aide d'un appareil). Il est complété, pour attester de la destruction irréversible du cerveau, par deux électroencéphalogrammes effectués à quatre heures d'intervalle (ou d'une angiographie).
Il ne faut pas croire que tout est facile, bien au contraire. Il est même très difficile d'obtenir l'accord des familles, quand il s'agir de réaliser un prélèvement d'organe, quand bien même il y a un consentement présumé ou une inscription sur les registres du don. Toujours est-il en pratique, consentement ou pas, inscription sur le registre des donneurs ou non, que les équipes médicales se rapprochent de la famille avant tout prélèvement pour savoir si elle a connaissance du choix du défunt et si elle autorise librement un prélèvement.

Principes majeurs du don d'organes

La gratuité du don
Pour garantir le respect de la dignité humaine, la loi interdit que l'on vende ou que l'on achète les éléments du corps humain. Ainsi on ne peut que donner certains éléments de son corps : il s'agit d'un geste de générosité vis-à-vis d'une personne malade qui en a besoin. D'ailleurs, par essence même, le don est un geste gratuit.

L'anonymat du don
Le don est anonyme. La famille du donneur ne peut connaître l'identité du receveur, ni le receveur celle du donneur. Aucune information, susceptible de rompre cet anonymat, ne peut être transmise. Ce principe paraît nécessaire pour éviter toute pression psychologique, affective et financière entre la famille du donneur et le receveur. Les dons d'organes de son vivant et les dons de moelle osseuse entre frères et sœurs ne répondent pas à cette règle.

Le consentement pour le don d'organes
Si le défunt ou la personne déclarée en mort céphalique n'est pas inscrit sur le registre des donneurs d'organes, la loi exige que les équipes médicales s'adressent aux proches du défunt pour savoir s'il était ou non opposé au don de ses organes et qu'elles prennent en considération l'accord ou le refus de la famille.

Quelle est la position des ouléma?
Dans leurs interventions respectives, le ministre des Habous et des affaires islamiques, ainsi que le secrétaire général du haut conseil des ouléma, eux-mêmes deux hauts dignitaires et ouléma, ont appelé les populations à s'inscrire massivement sur les registres ouverts au niveau des tribunaux de première instance de leur ville pour exprimer librement leur choix concernant le don d'organes. Ils n'ont pas manqué de souligner l'importance de cette action susceptible de sauver la vie de plusieurs malades menacés de mort. Ils ont tenu à rappeler avec insistance que le prélèvement d'organes, qui a pour finalité de sauver ou d'améliorer la qualité de vie, ne rencontre pas d'objection de principe dès lors qu'il s'agit de sauver une vie en péril.
Les «fatwas» religieuses, dans leur ensemble, sont aujourd'hui unanimes pour permettre le don et le prélèvement d'organes. Notre religion ne s'oppose guère au don d'organes. En effet, prélever un organe d'une personne morte pour sauver la vie d'une personne vivante est un acte permis par l'Islam.
Néanmoins, il existe certaines conditions qu'il faut respecter. Faire don d'un organe doit absolument être un acte volontaire et non obligatoire et cet organe ne doit en aucun cas faire objet de vente. Pour lutter contre toutes formes de dérives, nous avons au Maroc des textes de loi clairs et précis concernant le don et le prélèvement d'organes, je suis certains que personne ne peut s'opposer au contenu de ces textes. C'est là une des raisons qui font que le Maroc avance peut être lentement mais surement dans un domaine aussi sensible, aussi délicat que celui de la greffe d'organes et on ne peut que nous en féliciter même si nous accusons un retard par rapport à d'autres pays ou cette pratique est souvent entourée de pratiques honteuses, inacceptables, inhumaines. Nos praticiens nos spécialistes, nos décideurs, nos juristes et tous les acteurs qui agissent de prés ou de loin dans le domaine de la greffe sont tous conscient de la responsabilité qui est la leur et ils savent mieux que quiconque que les progrès technologiques se conjuguent aux normes éthiques et juridiques, aux valeurs humaines, aux droits de l'homme et aux réalités sociales, économiques et culturelles. En conclusion nous devons franchir une nouvelle étape si nous voulons réellement asseoir sur des bases solides notre programme de greffes d'organes. Il ne faut pas croire que la greffe d'organes ce sont uniquement les autres, c'est un raisonnement qui est faux. Le don et la greffe d'organes, nous concerne tous.

Ouardirhi Abdelaziz

Des enfants en conflit avec la loi à Essaouira

Nombre d'actes criminels commis par des mineurs demeurent impunis

«Nous avons livré deux mineurs impliqués dans une affaire de vol qualifié à la Cour d'appel de Safi pour comparaître devant le procureur général du Roi. Ce dernier les a aussitôt relâchés et confiés à leurs parents. A notre grande surprise à la sortie du tribunal, ils nous ont demandé avec effronterie, de les embarquer à Essaouira ! », nous avait confié un officier de police à Essaouira quelques années auparavant. La semaine écoulée, des mineurs impliqués dans une série de vols qualifiés de plusieurs villas et riads à Essaouira ont été à leur tour relâchés par le procureur du Roi et confiés à leurs parents. Abstraction faite du volet juridique de cette décision, elle bafoue les efforts déployés par les services de la police judiciaire pendant plusieurs semaines en vue de mettre fin aux actes criminels de cette bande, certes composée de mineurs, mais organisée et très dangereuse. N'ayant pas encore acquis leurs cartes d'identité nationale, il n'est pas toujours évident d'identifier les mineurs, auteurs d'actes de vol et d'agression. L'affaire de cambriolage de plusieurs villas récemment résolue par la PJ d'Essaouira démontre clairement l'aspect critique de la criminalité des mineurs à Essaouira et ailleurs. Surtout quand un membre de cette bande a déjà atteint l'âge de 17 ans et qu'il récidive pour la troisième fois ! «L'aspect le plus dangereux dans ce dossier, c'est que les mineurs impliqués dans des actes de vol organisé perfectionnent leurs opérations au fur et à mesure. A chaque fois qu'ils sont appréhendés et relâchés, ils s'ingénient à trouver d'autres astuces pour ne pas tomber dans les filets de la police», s'inquiète un citoyen. Pour l'appareil judiciaire, il ne s'agit plus de mineurs délinquants, mais de «mineurs en conflit avec la loi». Une position qui rime avec le concept de «justice amie de l'enfant» fortement plaidé par les défenseurs des droits des enfants confrontés à la justice, qu'ils soient témoins, victimes, plaignants ou transgresseurs de la loi.

D'après l'article 40 du traité des droits des enfants, la gestion des cas des mineurs qui ont violé la loi, doit respecter la dignité et la vulnérabilité des enfants afin de favoriser leur réintégration dans la société. Un ensemble de mesures est à prévoir en vue de les protéger et leur assurer une justice respectueuse de leurs spécificités et leurs droits. D'après Noureddine Cherckaoui, membre du barreau des avocats de Safi, le procureur du Roi est tenu de déférer les enfants en infraction avec la loi devant le juge des mineurs. Ce dernier décide de la suite selon la gravité des actes et les spécificités des cas. La situation des mineurs incarcérés ou en garde à vue dans les centres de protection de l'enfance n'a cessé d'inquiéter les défenseurs des droits des enfants. Une étude réalisée par le Conseil national des droits de l'Homme avait dévoilé les dangers qui guettent les enfants dans ces centres. D'après ledit rapport, les enfants en situation difficile ou en conflit avec la loi sont enfermés dans ces centres sans distinction (âge et motif d'enfermement). L'étude juge la situation dans ces centres de critique et non conforme aux critères du traité de protection des droits des enfants en matière d'infrastructures de base, encadrement, conditions de vie, sécurité, rééducation. Un constat qui exige de repenser les mesures répressives et les approches à adopter avec ces mineurs en vue de les rééduquer et les réintégrer tout en protégeant la société de leurs dérives. « Il faut faire la différence entre un enfant qui commet un forfait pour la première fois et un autre âgé de 17 ans qui devient récidiviste. D'autre part, on ne peut pas se contenter de relâcher les enfants sans aucun programme de suivi et d'accompagnement. Autrement, ils risquent de perfectionner leur intelligence criminelle dans l'impunité totale», a conclu un acteur associatif.

Présentation du projet de nouveau code pénal

La réforme Ramid en marche

JUSTICE. Le nouveau texte, présentée lundi 20 avril à Rabat, enregistre plusieurs avancées. La peine capitale et la perpétuité ne sont plus appliquées que dans des cas très limités; l'institution de peines alternatives; l'élargissement du concept de corruption. Mais les critiques ne manquent pas.

PAR MUSTAPHA SEHIMI

1115/22-23

CREDIT PHOTO : MAP

Mustapha Ramid accompagné de Mustapha Fares, premier président de la Cour suprême, et Mohamed Abdennabaoui, Directeur des affaires pénales. Casablanca, 20 avril 2015.

Le chantier de la réforme du code pénal avance. Si des amendements y ont bien été apportés, en différentes circonstances, c'est l'économie générale de ce texte, datant de 1962, qui devait être refondue. Mustapha Ramid, ministre de la Justice et des Liberté s'y attelle et il a fait ainsi une présentation de son projet, lundi 20 avril 2015 à Rabat, à l'occasion d'une rencontre nationale.

Quoi de neuf? Le principe fondamental reste un invariant: celui de la légalité des délits et des peines. Il ne pouvait d'ailleurs en être autrement puisque la nouvelle Constitution de 2011 en a fait le fondement de la justice pénale parce que c'est une exigence fondamentale de l'État de droit. Le ministre a expliqué que son approche a été finalisée dans le cadre d'une commission ouverte à des magistrats, des avocats et des experts qui a travaillé durant deux mois pour mettre au point ce projet, qui va s'ouvrir au débat national sur des bases participatives élargies. Le premier axe a porté sur l'aménagement de certaines peines. Ainsi, ne figurent plus sur la liste des sanctions l'interdiction des droits civiques et l'assignation à résidence. Mais la peine de mort, elle, y figure toujours, sauf à préciser qu'elle n'est plus mentionnée que dans onze dispositions en lieu et place des 81 auparavant.

Abolitionnistes désappointés

Une avancée? M. Ramid explique qu'il sera procédé «*à une abolition progressive de cette peine, conformément aux recommandations de l'Instance équité et réconciliation*». Et d'ajouter qu'elle a été limitée «*aux crimes très graves, horribles et inhumains*». Il a fait référence, pour justifier son maintien, aux homicides aggravés inscrits d'ailleurs dans la législation mondiale des droits de l'Homme ainsi qu'à des actes portant atteinte à la sécurité intérieure et extérieure du pays. Une réponse qui ne va satisfaire les abolitionnistes, même si un moratoire de fait quant à son application est observé depuis 1993 avec l'exécution de Mohamed Tabet.

Pour ce qui est de la prison à perpétuité, elle a également fait l'objet d'un changement. Elle est appliquée à 23 dispositions par la commutation des dispositions

relatives à la peine capitale dans le code pénal actuel. Elle voit également la révision de 27 articles prévoyant cette même peine en peines limitées. Au total, la peine à perpétuité est prévue par 37 articles sanctionnant les crimes de terrorisme, de torture ou d'homicide aggravé.

Autres axe: l'institution de peines alternatives. Une politique défendue par le CNDH dans un rapport mais qui était également soutenue par bien des ONG. Quelle en est la justification? Le désengorgement des prisons alors que la population carcérale se situe autour de 70.000 détenus dont pratiquement la moitié sont en détention préventive. Il faut y ajouter le souci de réduire le terreau de criminalité que les maisons d'arrêt offrent à une partie des incarcérés, jeunes, passibles de courtes peines.

«C'est la criminalisation qui a été retenue à propos de la dissipation des biens et des fonds pour échapper au versement de la pension alimentaire, au partage des biens.»

Intérêt général

Enfin, est prise en compte à cet égard la préoccupation d'une politique de réinsertion sociale qui ne peut qu'être facilitée si le primo-délinquant échappe ainsi à l'emprisonnement. Cette formule de peines alternatives supporte cependant des limites. Il n'est pas question d'en faire bénéficier toutes les catégories de détenus, mais seulement ceux d'entre eux qui encourent des peines inférieures à deux ans de prison. Ces peines alternatives, quelles seront-elles? Des travaux d'intérêt général; des amendes quotidiennes d'une échelle variable; ou encore la privation de certains droits. En tout état de cause, ce régime ne profitera pas aux délits de corruption, de trafic d'organes humains et d'abus sexuel sur des mineurs.

Enfin, un dernier axe regarde, lui, le régime des peines additionnelles. Celles-ci sont assorties à des peines principales ou, dans certains cas, même à des peines alternatives. Une liste en a été dressée et l'on y trouve par exemple l'interdiction de chéquier, l'annulation du permis de chasse ou du permis de conduire. Cela dit, ces aspects "libéraux" du projet de code pénal ne se retrouvent point dans d'autres modifications proposées. Le ministre a précisé qu'il convenait de se conformer à un certain nombre d'instruments internationaux mais aussi aux prescriptions de la nouvelle Constitution. Procèdent ainsi du droit international humanitaire de nouveaux crimes et délits prévus par les conventions de Genève ainsi que par les statuts de la Cour pénale internationale de Rome: crime de génocide, de guerre et contre l'humanité. Il faut aussi en ajouter d'autres: disparition forcée, incitation à la haine, trafic de migrants, atteinte à la religion. Tous ces crimes sont punis de la peine de mort ou de la réclusion perpétuelle. L'extension du champ pénal va jusqu'à la répression des actions attentatoires à la protection de la famille, de l'enfance et de la femme.

Obligations familales

L'époux ainsi incriminé et qui se soustrait volontairement et durant plus de quatre mois de ses obligations sera réprimé avec de nouvelles sanctions. Mais c'est la criminalisation qui a été retenue à propos de «*la dissipation des biens et des fonds pour échapper au versement de la pension alimentaire, au partage des biens,...*» Dans ce chapitre, il faut encore mentionner le «*mariage forcé*» ainsi qu'une répression plus accentuée frappant «*la diffamation et l'insulte basées sur le genre*».

L'incrimination du harcèlement sexuel a également été retenue et a été élargie, dans sa définition, au atteintes commises via Internet. Les peines sont aggravées si le harcèlement concerne un mineur ou si les délits sont commis contre des personnes mineures. A noter encore, toujours dans ce domaine, d'autres incriminations: attentat à la pudeur sur la personne d'un mineur qualifié de crime, sans aucune circonstance atténuante, incitation des mineurs à la débauche et à la prostitution.

Abus de pouvoir

Par ailleurs, il y a lieu de noter de nouvelles dispositions relatives à la protection des deniers publics. Ainsi, pour la première fois dans la législation pénale, est prévue la corruption dans le secteur privé mais aussi lorsqu'elle concerne un fonctionnaire étranger. De même, les actes attentatoires à la libre concurrence, à l'accès aux marchés publics et à l'enrichissement illégal des fonctionnaires et des élus font l'objet de dispositions particulières ainsi que la responsabilité pénale de la personne morale dans les infractions de corruption et d'abus de pouvoir.

Reste deux questions, dont Mustapha Ramid ne veut pas débattre et qui portent sur des thèmes cristallisant certaines positions du côté du tissu associatif: celles de la rupture publique du jeûne et des rapports sexuels hors-mariage. S'il s'est dit ouvert à toutes les propositions dans le cadre du débat qu'il a ouvert, il a précisé dès le départ que les dispositions relatives à l'ordre public et aux fondamentaux de l'Islam ne seraient pas délibérées parce qu'elles portent «*atteinte à l'esprit de notre société*».

Moderniser le code pénal, oui, mais en préservant un certain "ordre" tellement décalé peut-être par rapport aux réalités actuelles de la société: Mustapha Ramid ne veut pas appréhender cette situation. Un débat à relancer? ■

24/04/2015
Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma
7

Syndicats

777/16

Le CNDH a le sien!

Les employés du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) ont créé (le 28 mars dernier, à l'issue d'une Assemblée générale) leur syndicat. Affilié à l'UMT, ce dernier représentera les employés du siège central du Conseil à Rabat, mais aussi ceux des treize Commissions régionales. Le Bureau syndical souligne que la création d'un syndicat répond au besoin d'encadrement des employés pour la défense de leurs intérêts, la préservation de leur acquis et la gestion des dysfonctionnements potentiels.

L'action syndicale, comme le mentionne le communiqué, n'est pas toujours synonyme de conflit et de contrainte. Il s'agit plutôt d'une coopération et d'une force de proposition dans la gestion des ressources humaines. ■

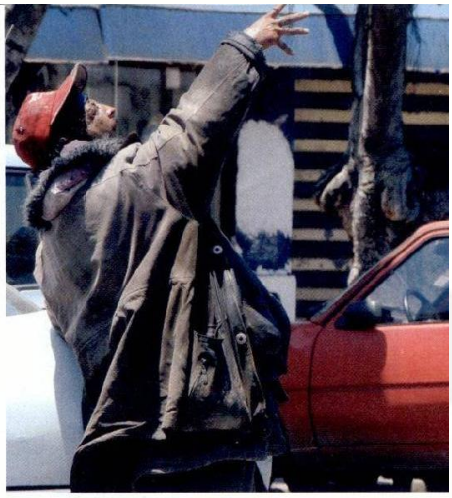

Bouya Omar, la fin d'un mythe ?

304/74 -76

Décriée depuis plusieurs années par les défenseurs des droits de l'homme, la « baraka » du marabout Bouya Omar est enfin attaquée par un officiel. *Hayat Kamal Idrissi*

Un pas courageux de la part de Houssine Louardi et une première pour son département qui s'est penché sur la problématique des malades mentaux internés au mausolée de Bouya Omar. Dévoilés récemment, les résultats de l'étude menée par le ministère de la Santé n'ont d'ailleurs fait que prouver tout ce que les défenseurs des droits de l'homme dénonçaient depuis des années. Maltraitance, violence, drogues, abus et conditions de vie inhumaines,... L'étude décrit, avec détails, le vécu des internés du marabout de la province de Kelâat Sraghna.

« Chayellaha a Bouya Omar ! »

Ils sont 711 malades à chercher à se faire « soigner » par la baraka du marabout disparu il y a plus de quatre siècles. Des hommes pour la plupart, les internés ne comptent que 19 femmes parmi eux, soit 3% seulement. À 86% des célibataires, le reste des hôtes de Bouya Omar sont soit mariés (7%) ou divorcés (5,4%). Avec une moyenne de 18 ans de résidence forcée chez le « saint », l'internement le plus récent remonte à 4 ans tandis que le plus ancien remonte à 36 ans ! Des chiffres effrayants démontrant l'ampleur du phénomène et surtout la profondeur de l'incapacité intellectuelle et financière des familles des malades d'affronter la Maladie psychique.

Venant des différentes régions du royaume, les internés casablancais (154), Tangérois et tétouanais (72) ainsi que ceux venant de la région orientale (64) caracolent en tête du classement. Les provinces du sud sont les moins touchées par ce phénomène, avec un seul malade venant de Oued Dahab et 5 venant de Laâyoune. Constituée essentiellement de résidents âgés de 20 à 49 ans (78%), la population de Bouya Omar compte également des malades plus âgés ayant de 50 à 59 (15%) et même des vieux (5% de plus de 60 ans).

Différant d'un cas à l'autre, les

Les internés payent 786 DH. L'activité créée autour du marabout génère un chiffre d'affaire de 8 millions de dirhams par an.

raisons d'internement varient selon les cas. D'après le département de Louardi, les troubles comportementaux, en particulier la schizophrénie, viennent en tête avec 216 malades (43%), la violence représente 37% des cas (soit 187malades) et l'addiction (13,5%). D'un autre côté, 32 internés ont trouvé refuge à Bouya Omar après avoir été abandonnés par les leurs. Cohabitant à quatre par chambre (en moyenne), les malades vivent dans des conditions lamentables.

D'après l'étude, 70% ne reçoivent aucun soin, 24% sont privés de visites familiales, 23% sont dans un état de santé critique, tandis que 19% montrent des signes de maltraitance physique. Selon la même source, les malades ne se contentent pas de la « baraka » du marabout pour venir à bout de leurs troubles: Les drogues seraient particulièrement appréciées à Bouya Omar. En plus du tabac (consommé par 88,5% des résidents), le cannabis est prisé par 54% des internés, l'alcool par 42%, les psychotropes par 16%, la cocaïne par 5% et l'héroïne par 4%.

Culte et profit

Menée sur cinq mois (août-décembre 2014) avec l'intervention de 20 psychiatres, l'étude révèle les conditions de vie déplorables des malheureux pensionnaires de Bouya Omar. Un état de lieux qui suscite la colère de la société civile depuis des années, à cause notamment des flagrantes atteintes aux droits de l'homme. Réjouis par l'annonce d'une éventuelle fermeture des lieux annoncée en 2013, ils se désenchanteront aussitôt. Les locataires du lieu, des cheikhs et autres héritiers du marabout ne semblent pas prêts à renoncer à leur commerce occulte. Connu pour être un lieu de traitement des malades atteints de troubles mentaux, le saint accueille plus 30.000 visiteurs annuellement. Les internés payent 786 DH par mois comme « loyer ». Toute une économie locale est ainsi basée sur ce « trafic » qui génère un chiffre d'affaire de 8 millions de dirhams par an, comme l'affirme le ministère. D'autres chiffres, non officiels, parlent d'une trentaine de millions de dirhams

SANTÉ SOUFFRANTE

Parent pauvre de la santé publique, la santé mentale au Maroc souffre de nombreux handicaps. Si le nombre des malades mentaux ne cesse de croître ces dernières années, l'infrastructure médicale, elle, ne suit pas. La vingtaine d'hôpitaux spécialisés éparpillés à travers le royaume sont submergés. Un rapport du Conseil national des droits de l'Homme datant de septembre 2013 a dévoilé, sans complaisance, cette réalité. Le document résume les dysfonctionnements de ce secteur en relevant l'insuffisance et l'inadéquation des structures en termes de répartition géographique et d'équipements, en plus de la non-conformité de ces structures aux normes et aux exigences de sécurité et de surveillance. Le rapport diagnostique également une très grande pénurie du personnel médical et paramédical et une grande insuffisance de programmes de formation et de formation continue. Les auteurs de ce rapport incendiaire pointent également du doigt l'absence de profils nécessaires en matière de psychiatrie, tels que les psycho-éducateurs, les psychologues cliniciens, les généralistes, les ergothérapeutes, les art-thérapeutes et les assistants sociaux. Ils enfoncent le clou en soulignant la mauvaise qualité des services médicaux et non médicaux administrés aux usagers de la psychiatrie et des conditions de vie auxquelles ils sont soumis pendant l'hospitalisation. Une situation aggravée par le non respect des procédures et l'absence d'outils de contrôle, sans parler de la stigmatisation générale des patients et même de leurs soignants.

Le cannabis est prisé par 54% des internés, l'alcool par 42%, les psychotropes par 16%, la cocaïne par 5% et l'héroïne par 4%.

générés par les différentes « prestations » articulées autour du marabout et faisant tourner la machine dans la région.

Au vu de ces faits, l'initiative du département de Louardi pourrait-elle déboucher sur la fermeture définitive des lieux ? Le ministre a déjà précisé en 2013 qu'une telle décision ne relève pas de ses responsabilités. Une déclaration qui ne l'a pas empêché toutefois de lancer l'étude dont les stupéfiantes conclusions viennent d'être dévoilées. Mais de là à fermer les lieux, les observateurs doutent fort qu'une telle décision soit prise. Selon différents observateurs, la portée socioculturelle et historique du lieu, doublée de la forte influence des lobbys politique et « économique», pourrait maintenir le blocage.

Coupant tout de même l'herbe sous les pieds des « défenseurs » de Bouya Omar, le ministère de la Santé a annoncé une série de mesures de renforcement de l'offre en médecine psychiatrique dans la région. Ainsi, le département de Louardi mettra en place, dans un délai de deux ans, un centre socio-médical d'une capacité de 120 lits. Ce dernier accueillera les personnes souffrant de troubles mentaux en leur procurant le traitement et les soins adéquats. Ceci dans le but de faciliter leur réinsertion. Les toxicomanes seront également pris en charge dans ce centre. Une alternative « scientifique » au « traitement» controversé dispensé actuellement au marabout de Kelâat Sraghna. Le ministère devra débourser 25 millions de dirhams pour la réalisation de son projet et 3,5 millions annuellement pour sa gestion. Mais Louardi ne compte pas s'arrêter en si bon chemin. Son département prévoit des mesures à moyen et à long termes susceptibles de venir à bout, en douceur, du mythe de Bouya Omar. Ainsi, d'après le ministre, d'ici trois à cinq ans, des services d'hébergement familial seront lancés pour garantir une prise en charge aussi bien sur le plan sanitaire que social. Sur le long terme, le ministère prévoit de réformer le dahir de 1959 relatif à la prévention et au traitement des maladies psychiques et mentales. Trois hôpitaux psychiatriques régionaux à Kenitra, Agadir et Kalâat Sraghna sont également prévus et des services de psychiatrie seront créés dans les hôpitaux de Khénifra, Khouribga, El Jadida et Azilal. Un plan ambitieux qui essaie de remédier aux différents maux et carences rongeant la santé mentale dans notre pays ✱

DES MAUX EN CHIFFRES

En matière de Santé mentale, les chiffres du ministère de la Santé sont loin d'être rassurants. Près de la moitié des Marocains souffrent de troubles psychiques, 26,5% sont victimes de dépression et plus de 200.000 personnes sont atteintes de bipolarité. Les professionnels reconnaissent que le Maroc reste *« très en retard par rapport aux évolutions qu'a connues le domaine de la santé mentale au niveau international »*. Une réalité qui se traduit sur le terrain par une capacité litière minimale : Seulement 0,78 lit pour chaque 10.000 habitants tandis que la moyenne mondiale est de 4,36. Autre indicateur clé, il n'y a au Maroc que 0,63 médecin pour chaque 10.000 habitants alors que la moyenne mondiale est de 3,96, apprend-t-on auprès de la direction de la santé mentale au Ministère de la santé. Conscient de la gravité de la situation, ce département a souligné, au lendemain de la publication du rapport du CNDH, que la santé mentale est un problème de santé publique. Pour y remédier, un plan stratégique 2012-2016 a été annoncé avec comme objectifs principaux: *« la mise à niveau de l'existant, la création de nouvelles structures de soins, la prise en charge et la mise à disposition des ressources humaines formées et en nombre suffisant »*.

Première au Maroc : une association sahraouie autorisée à exercer

Brahim Dahan, président de l'ASVVDH

Le Maroc autorise, pour la première fois de son histoire, une association sahraouie indépendantiste à exercer.

Le royaume annonçait déjà l'éventuelle autorisation d'associations indépendantistes sahraouies, et ce depuis 2013, suite à une recommandation émise par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** aujourd'hui les choses se concrétisent.

En effet, selon des sites d'informations marocains, l'Association sahraouie des victimes des violations des droits humains (ASVVDH), dirigée par Brahim Dahan, vient de recevoir le feu vert verbal de la part des autorités marocaines pour mener ses activités en toute liberté sur l'ensemble du territoire national.

C'est le président du Conseil national des droits humains, Driss Yazami, qui a joint personnellement la vice-présidente de cette association, Ghalia Jimmy, pour lui faire part de la décision, sans toutefois lui fournir un document officiel.

Il faut noter que le président de cette association, Brahim Daha, a été gracié par le roi Mohammed VI, en 2011. L'association est active depuis 2005, mais n'est en revanche pas encore reconnue par le ministère de l'Intérieur. Dans ce sens, cette annonce représente une première étape vers une éventuelle reconnaissance officielle.

De son côté, l'ASVVDH n'attend plus que de recevoir son récépissé. D'après Ghalia Djimi, le processus de légalisation devrait s'achever au retour de Brahim Dahan, actuellement hospitalisé dans un centre espagnol.

Par ailleurs, une autre association était attendue dans la liste des autorisées : le Collectif des défenseurs des droits de l'Homme au Sahara Occidental (CODESA), dirigé par Aminatou Haïdar. Son porte-parole, Mohamed Salem Lkahal, a estimé que l'ASVVDH a été autorisée grâce à sa politique qu'il qualifie de « modérée », contrairement à la CODESA, qui est, selon lui, beaucoup plus hostile au régime.

Rabat a bien choisi le moment pour annoncer cette décision, qui sera très certainement bien accueillie à l'échelle internationale, puisque le Conseil de sécurité de l'ONU adoptera, mardi prochain, une résolution au conflit du Sahara.

http://www.afrik.com/maroc-premiere-association-sahraouie-autorisee-a-exercer

المينورسو : الرياح تجري بما يشتهي المغرب

يقول مجلس الأمن يوم الثلاثاء المقبل كلمته في مسألة تجديد مهمة المينورسو، غير أن المؤشرات تشير إلى أن القرار سيكون في اتجاه التجديد. هذا ما يكرسه مشروع القرار، حسب وكالة فرانس برس.

لن يفض القرار إلى توسيع اختصاصات المينورسو إلى مراقبة حقوق الإنسان، وهو ما يتماشى مع ما ذهب إليه التقرير الذي وضعه بان كيمون. وهو ما سعى إليه المغرب و نجح في الحصول عليه على مدى ثلاث سنوات.
ويحث مشروع القرار الأطراف المختلفة على الانخراط في مرحلة من المفاوضات مكثفة.
و يحيي مشروع القرار المبادرات التي اتخذها المغرب مؤخرا. فمنذ مارس، أجاز المغرب لجمعية خاصة بالمهاجرين بالصويرة. وهي جمعية مكونة من المهاجرين. وتلك سابقة.
غير أن الأهم من ذلك، هو الاعتراف بجمعيتين قريبتين من أطروحة البوليساريو.
هذا ما أكده لنا مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فهذه الجمعيتين، اللتين من بينهما جمعية تعانق الأطروحات الانفصالية، فتح أمامهما باب العمل القانوني داخل التراب المغربي.
يتعلق الأمر بالجمعية الصحراوية لحقوق ضحايا خروقات حقوق الإنسان، التي يرأسها إبراهيم دحان.
وقبل شهر، توصلت نائبة رئيس الجمعية، غالية دجيمي، بدعوة من إدريس يازمي، الذي أخبرها بالتصريح للجمعية بالعمل.
غير مسؤولي الجمعية لم يتقدموا للمصالح المختصة من أجل تسلم الوثيقة التي تثبت ذلك، حسب مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
واستفادت جمعية " الغد من أجل حقوق الإنسان"، التي تميل بشكل أقل للأطروحات الانفصالية، من التصريح بممارسة نشاطها في المغرب، وتسلمت الوصل.
ويعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان كي تمارس الجمعيات الموالية للبوليساريو في إطار القانون. وكان اليازمي، قد أوصى بذلك عشية لقاء الملك محمد السادس بالرئيس الأمريكي باراك أوبا في نونبر 2013
و أشار ذات المصدر، إلي أن كوديسا التي ترأسها أميناتو حيدر، لم يسبق لها أن وضعت طلبا للحصول على ترخيص.
وحسب مصادر أخري، فإنه ليس من مصلحة كوديسا أو الصحراوية لحقوق ضحايا خروقات حقوق الإنسان، العمل في إطار القانون، لأن أصلهم التجاري يأتي من العمل خارج الشرعية.
يشار إلي أن عمر هلال، سفير المغرب بالأمم المتحدة، بعث في الثالث عشر من أبريل، رسالة إلي مجلس الأمن، حيث يورد تقريرا للمكتب الأوروبي لمحاربة الغش، والذي يشير إلي أن عدد اللاجئين بتندون لا يعكس الحقيقة.
و كان التحقيق الذي أجراها المكتب، شدد على تحويل المساعدة الإنسانية إلى مخيمات تندوف عن الغرض منها، وهو ما تعود مسؤوليته للجزائر و البوليساريو.
وطالب هلال بإحصاء وتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وهو ما يستعد مجلس الأمن لتكريسه.

http://www.medias24.com/ar/NATION/1164.html